جيل لانتخابات المجلس البلدي الحادي عشر

توفيق بو عليان

رجال الأمن ساهموا في سير عملية التسجيل بصورة سهلة (تصوير: أحمد الهلهل)

عبدالله الكندري

الكندري: طموحنا لن يتوقف ونسعى لإقرار هيئتي الاتصالات والطرق والنقل ■ الهاجري: لا بد من إنشاء هيئة محلية للبنية التحتية بدلاً من استيراد قوانين لا تناسب وضعنا

حتى يتمكن الشباب الكويتي من الحصول عليها.

وأشار إلى ضرورة إلغاء المادة 14 من قانون البلدية التي بوجودها لا يمكن خدمة البلد خاصة أن أي قرار يتخذه المجلس البلدي لابد من أخذ موافقة وزير البلدية».

بدوره، أوضح مرشح الدائرة الخامسة المهندس جاسم محمد الخضر أن المخطط الهيكلي للدولة يتجه باتجاه سيء باعتبار أن مفهوم الوحدة الإسكانية خاطئ رغم أنه حدد بسبع أفرار فقط إلا أن قوانين البلدية يسمح 23 فرد وهذا بالتالي سيؤثر على البنية التحتية و الصرف الصحي و ما شابه ذلك، مؤكدا أن الوضع الحالي للوحدة الإسكانية مستغل بشكل مضاعف عن الرقم المفترض.

وبين أن الكويت تعاني من شح المياه ولذلك اطلع لطرح دراسة موجودة منذ القدم و هي تجميع مياه الأمطار، كما أن من ضمن برنامجي الانتخابي قضية الفساد الإداري في البلدية التي يصعب شرحها إلا أنني أؤكد وجود آلية لحلها،مضيفاً أن الشباب الكويتي يعاني من قلة فرص العمل و على هذا الأساس لابد من توفير أراض تجارية تخصص للشباب.

و قال مرشح الدائرة الأولى محمد أحمد عاشور ان المجلس البلدي يحتوي على الكثير من القضايا و عند النظر إلى اختصاصات المجلس البلدي نلاحظ أن الكويت تبدأ بداية جيدة إلا أنها تتوقف و لا تتطور، متمنيا أن يشهد المجلس البلدي القادم التعاون من الجميع لتطوير الكويت خاصة مع وجود طاقات كثيرة متوفرة.

وبين مرشح الدائرة الثالثة المهندس عبدالعزيز التويجري أن الدائرة الثالثة تعاني من نقص في الكثير من الأمور، وأن الترشح للانتخابات جاء تكملة لمشوار الأعضاء السابقين و الدور الذي قاموا به.

وطالب مرشح الدائرة الرابعة نبيل العمر بتطوير المجلس البلدي في عدة جوانب، مؤكدا على وجود عملية تحجيم لدور المجلس البلدي و إعطائه المزيد من الصلاحيات.

من جانبه، قال مرشح الدائرة الثالثة خالد المناص لابد من استصلاح الأراضي و توفير السكن المناسب باعتبار أن أراض كثيرة لم يستغل منها إلا 8 في المئة، موضحا أن على الدولة أن تتخلى عن بعض أراضيها و تخصصها كسكن خاص.

بدوره، قال مرشح الدائرة السابعة نايف المطيري ان من أولوياته تعديل قانون 2005/5 خاصة ما يتعلق بالفصل المالي و الإداري، إضافة لحل مشاكل الدائرة السابعة ومنها تثمين منطقة جليب الشيوخ و حل مشكلة العزاب في السكن الخاص.

من جهته، قال مرشح الدائرة الرابعة علي اشكناني أن الهدف من ترشحه هو تطبيق خبرة الشباب وأفكارهم في المجلس البلدي وبث روح العمل والإخلاص والمسؤولية في هذا الجيل، مشيرا إلى أن من أولوياته فك التشابك بين البلدية وبقية الجهات الحكومية، وإنشاء الهيئة العامة للنقل مثلما فعلت بقية الدول المجاورة.

وطالب مرشح الدائرة الرابعة عبدالعزيز المنيفي تعديل بعض بنود قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005، مؤكدا انه لابد من إعادة النظر في هذا القانون خصوصا بعد حالات التذمر التي صاحبت انطلاقته مرورا بمحاولات عدة من بعض أعضاء المجلس البلدي لتعديله».

وأضاف أن من ابرز النقاط التي سيتبناها خلال حملته الانتخابية أمور تخص مبدأ البلدية الذكية، إضافة إلى تسهيل الدورة المستندية لبعض المعاملات في البلدية متمنيا ان تنتهي البيروقراطية في مثل هذه الأمور وتكون هنالك معاملة مميزة للمواطنين في انجاز أعمالهم.

وأشار المنيفي إلى انه في حال وصوله إلى المجلس البلدي سيعمل مع زملائه الأعضاء في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، لافتا إلى انه مازال هنالك تفاؤل كبير بالارتقاء بالعمل البلدي.

من جهته، قال مرشح الدائرة الرابعة احمد الفارسي إلى انه سيسعى تقديم اقتراحات ذات فائدة كبيرة من اجل خدمة بلدنا الكويت لأنها على حسب قوله «أعطتنا الكثير فلابد أن نعطيها» مشيرا إلى انه سيسعى إلى تعديل قانون 5 لسنة 2005 لان به الكثير من القصور في الناحية القانونية كما اثبتت التجربة .

وتمنى الفارسي من المجلس القادم انجاز المشاريع بصورة اكبر من المجلس الحالي مما يسهم في دفع عجلة التنمية التي توقفت في الكويت ولم تنفع محاولات تحريكها، لافتا إلى أن التنمية في الكويت مفقودة وللأسف لا يوجد أي انجاز.

من جانبه، أكد مرشح الدائرة الأولى د. حسن كمال انه سيسعى إلى المساهمة في تفعيل دور المجلس البلدي كونه مجلس فتي بحت يحتاج إلى خبرات فنية وتزداد قوته بقوة الأفراد الموجودين، مشيرا إلى ان المرحلة القادمة مهمة في تنمية البلد بسبب وجود خطة تنموية شاملة ووفرة مالية تسهم في انجاز المشاريع، خصوصا مع قلة المشاريع المنجزة خلال العشرين عام الأخيرة.

بدوره، قال مرشح الدائرة الثامنة مشاري المطوطح ارجاع صلاحيات المجلس البلدي التي سلبت قبل صدور قانون البلدية الأخير، مؤكدا على ضرورة إعطاء المجلس البلدي المزيد من الصلاحيات.

وقال يجب السعي إلى ضم أبراج الاتصالات للشركات الثلاثة في برج واحد و تقليص أعدادها لخطورتها على صحة المواطن والمقيم، موضحا إلى أن هذا الموقع يقلص أعداد أبراج الاتصالات للثلثين.

وبين المطوطح أنه لابد من توفير المزيد من الأراضي الاسكانية للمواطنين في مختلف مناطق الدائرة، مؤكدا أن طابور الانتظار في الرعايا السكنية طال و امتد إلى أكثر من 15 سنة.

وقال مرشح الدائرة الثامنة عارف الماجدي يجب أن يتم تعديل قانون البلدية 2005/5 حتى يتمكن أعضاء البلدي من أداء الدور المنوط بهم،مشيرا إلى المادة 14 تعيق عملهم بشكل واضح وبالتالي يؤثر سلبا على الخطة التنموية التي تطمح الدولة لتنفيذها.

و أوضح أن الكويت تمر بمازق وهو موضوع النظافة التي باتت تؤرق المواطن الكويتي رغم تعاقد البلدية مع عدة شركات، مطالبا بإعادة النظر في موضوع النظافة من جديد خاصة أنه في الأونة الأخيرة سمعنا عن إضراب بعض الشركات نتيجة عدم صرف مستحقاتهم.

من جهته، قال رئيس اللجنة العليا للانتخابات المستشار أحمد العجيل بعد صدور المرسوم في الجريدة الرسمية عقد اجتماع و تم إعداد موقع مؤقت تم الاتفاق عليه بأن يكون مقر المجلس الأعلى للمرور كمقر مؤقت، كما أوصينا بالاقتراحات ومنها الفرز الالكتروني خاصة أن انتخابات مجلس الأمة الأخيرة مورس فيها الفرز الالكتروني، إضافة لتعديل قوانين الانتخابات القادمة و ليس في المجلس الحالي، مضيفاً أن اللجنة تتابع تسجيل المرشحين حتى صدور النتائج النهائية و رفعها إلى المجلس الأعلى للقضاة.

وأوضح أنه تم اختيار 399 لجنة نسائية ورجالية وبلغ عدد الناخبين 425 ناخبا، مؤكدا أن الأمور تسير على أكمل وجه،مشيرا إلى أن الانتخابات الحالية تجرى في وقت الإجازة القضائية.

و أكد أن رئيس القضاة دعا القضاة للمشاركة لتفادي أي نقص في اللجان، مشيرا إلى أن اللجنة تضم تسعة رجال قضاة يعتبرون من أقدم رجال القضاة، حيث تم عرض قضايا شطب المرشحين و إعادتهم على محكمة أول درجة والبعض القرارات رفضت و البعض الأخر قبلت، كما أن محكمة الاستئناف هي من تفصل في هذه القضايا.

وأشار إلى أنه سيتم النظر في طلبات الترشح التي تقدم بها المرشحين مساء أمس في ذات اليوم مساءً حيث سيتم الانتهاء من طلباتهم أولا بأول، مؤكدا أن جميع الظروف مهيئة و الدولة وفرت جميع ما تتطلبه العملية الانتخابية سواء من كوادر بشرية أو أجهزة أو مدارس و الجميع متعاون و ندعو الله أن تتم العملية الانتخابية بخير.

عبدالكريم الجباري

علي اشكناني

مبارك المطيري

مشاري المطوطح

نبيل العمر

الجباري: تفعيل دور اللجان داخل المجلس وتخصيص مدن عمالية حديثة لاستيعاب العزاب

الديمقراطية في الكويت

السلمان وأحمد الميلم وهيف الحجرف وخالد بوردن وفهد الجبري وعبدالعزيز العدساني وصادق الجمعة وعبدالعزيز المطوع ومرزوق العميرة وخميس عقاب وانتخب عبدالعزيز العدساني رئيسا له وبلغت نسبة الاقتراع 36.1 في المئة من مجموع عدد الناخبين الذي بلغ 61069 ناخبا.

أما المجلس الخامس فجرت انتخاباته في شهر يناير عام 1984 واستمر الى أغسطس عام 1986 وفاز بعضويته صادق الجمعة وأحمد النصار وعبدالعزيز العدساني وبدر العبيد ومرزوق العميرة وفهد الجبري وفهد العلاج وهيف الحجرف وحمود الكريباني وعلي العجمي وتم انتخاب داود مساعد الصالح رئيسا له وبلغ عدد الناخبين 45216 ناخبا بنسبة اقتراع 67.6 في المئة وهي الأعلى في عمر انتخابات المجالس البلدية.

وفي 4 اكتوبر 1993 جرت انتخابات المجلس البلدي السادس وهي الاولى بعد تحرير البلاد وفاز فيها احمد لاري وخليفة الخرافي ومحمد الشايع وخلف التميمي ومخلد العازمي وبدر النويهض وحسن الديحاني وخالد الصليلي وفهيد العجمي ومحمد العجمي وانتخب محمد ابراهيم الشايع رئيسا له وشارك في الانتخابات ما نسبته 47.9 في المئة من مجموع عدد الناخبين البالغ 82113 ناخبا.

وفي 11 ديسمبر 1994 صدر مرسوم أميري بحل المجلس بسبب عدم انتظام سير العمل فيه وغياب التعاون والانسجام بين الاعضاء ثم صدر قرار لمجلس الوزراء في 21 يناير 1995 بشان تشكيل لجنة استشارية لاقتراح اسس مشروع قانون جديد في شان بلدية الكويت.

وترأس اللجنة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء آنذاك عبدالعزيز الدخيل حيث قامت بمراجعة القانون رقم 15 لسنة 1972 بشان بلدية الكويت وما طرأ عليه من تعديلات مرتبطة بأعمال البلدية.

وبناء على قرار مجلس الوزراء جرت انتخابات المجلس البلدي السابع في 6 يونيو 1995 وفاز بعضويته احمد لاري وخليفة الخرافي وباسل الراجحي وسليمان المنصور وعبدالله العازمي وبدر النويهض وحسين الديحاني وخالد الصليلي وفهيد العجمي ومحمد العجمي وتمت تزكية عبدالرحمن الحوطي رئيسا له وبلغت نسبة المقترعين 54.1 في المئة من اجمالي عدد الناخبين الذي بلغ 87004 ناخبين.

الموظف المختص يعد رسوم التسجيل للمرشحين